العلاقات السياسية و الاقتصادية الدولية و تأثير الازمات المالية عليها (العراق انموذجاً)

أ.م. د. رائد فاضل جويد عواد

كلية الامام \ بلد, صلاح الدين \ العراق

International Political and Economical Relations and the Impact of Financial Crises on Them (Iraq as a model)

Assist. Prof. Dr. Raed Fadel Jaweed Awwad

Imam College / Balad, Salahaldin / Iraq

Dr_raid@alimamunc.edu.iq

المستخلص

يعد استقراء الواقع السياسي و الاقتصادي العالمي. من خلال المبيعات والاستثمار في بلدين و التبادل التجاري مع تطوير العلاقات السياسية و كيفية حل المشكلات المالية للاقتصاد العالمي. سيركز البحث على دراسة كيف تتأثر العلاقات السياسة والاقتصادية الدولية بالازمات المالية وتأثيراتها؟ هدف البحث ركز على تحديد مدى تأثير الازمات العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول. و ما هي العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات السياسية و العوامل التي تؤثر عليها وايضا بيان اشكال العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تنشأ بين الدول فضلا عن استعراض اهم العلاقات و المنظمات الاقتصادية بين الدول. و اخيرا تكمن أهمية البحث في تحديد وتوضيح العلاقات الاقتصادية والسياسية وبيان الازمات المالية من خلال عدة محاور تهتم بالازمات المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي بين فترة واخرى وبيان تأثيرها على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الاقتصاد العالمي. كما يتضمن البحث مناقشة فكرية لموضوعات غاية في الأهمية في الاقتصاد من اجل الارتقاء بمستوى الاقتصاد الوطني من حيث مواجهه الازمات المالية وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني والعالمي وايضا بيان تأثيرها على العلاقات الدولية ومواجهتها

الكلمات المفتاحية: العلاقات السياسية، العلاقات الاقتصادية، الازمات المالية، العراق

Abstract

The extrapolation of the global political and economic reality. Through sales and investment in any two countries and trade exchange with the development of political relations, then how to solve the financial problems of the global economy. The research will focus on studying how international political and economic relations are affected by financial crises and their effects? The aim of the research is to determine the extent of the impact of global crises on international economic relations between countries. And what are international economic relations, political relations and the factors that affect them, as well as a statement of the forms of economic and political relations that arise between countries, as well as a review of the most important economic relations and organizations between countries. The importance of the research lies in defining and clarifying the economic and political relations and the statement of financial crises through several axes

It is concerned with the financial crises that afflict the high economy from time to time and their impact on the level of the national economy and on the level of the global economy. It presents an intellectual discussion of very important topics in the economy in order to raise the level of the national economy in terms of facing financial crises and their effects on the national and global economy, as well as a statement of their impact on international relations and confronting them.

Keywords: Politics relations, Economic relations, Financial crises, Iraq

المقدمة

إن تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية أمر حاسم على مستوى جميع دول العالم حتى أصبحت المحرك الأساسي والأساسي لجميع جوانب الحياة داخل جميع البلدان، خاصة أننا نعيش في خضم موجات سريعة التغير ومتجددة باستمرار. الأحداث الاقتصادية والسياسية في العلاقات الدولية بين جميع البلدان، و بالنظر إلى وجود العلاقات الدولية، فمن الضروري فهم جذور الأزمة العالمية الحقيقية، ومصدر عدم التوازن في الأزمة العالمية، والأسباب الرئيسية لتراجع البورصات العالمية، ومدى تأثير أزمة الائتمان العالمية على العلاقات الدولية، وكيف تستغل الرأسمالية الهمجية الأزمات لفرض نفسها، وكذلك الحاجة إلى إدارة دولية لمعالجة الأزمة العالمية. تحدد هذه العلاقات مستوى التنمية الاقتصادية لأن لها تأثيرًا كبيرًا على جميع المستويات الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية. وتمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة ازمة الرهن العقاري عام 2007 التي حدثت في امريكا و انتقلت لجميع دول العالم و عليه فأن هذا البحث يتضمن دراسة ميدانية على تأثير هذه الازمة على دول مجلس التعاون الخليجي و الاجراءات التي اتخذتها هذه الدول للحد من اثار هذه الازمة عليها.

المبحث الأول \ منهجية البحث

اولا- المشكلة: من الممكن معالجة البيانات الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية ومجالاتها، وكذلك القوانين الأساسية التي تأسست عليها، بعد تجلياتها، باستخدام استقراء الواقع الاقتصادي العالمي. من خلال المبيعات والاستثمار في بلدين، ثم كيفية حل المشكلات المالية للاقتصاد العالمي. نتيجة لما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: **كيف تتأثر العلاقات السياسة والاقتصادية الدولية بالازمات المالية وتأثيراتها؟**

ثانيا- ألاهداف: تتحدد أهداف البحث في:

1. تحديد مدى تأثير الازمات العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول.
2. بيان ما هي العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات السياسية وما هي العوامل التي تؤثر عليها وايضا بيان اشكال العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تنشأ بين الدول وايضا استعراض اهم العلاقات و المنظمات الاقتصادية بين الدول.
3. بيان ما هي الازمات المالية وما هو تأثيراتها. وبيان ما هي انواع الازمات المالية و ايضا استعراض اهم الازمات المالية على مر التاريخ.

ثالثا- ألاهمية: تكمن أهمية البحث في تحديد وتوضيح العلاقات الاقتصادية والسياسية وبيان الازمات المالية من خلال محاوره الاتية:

1 - يعد البحث الحالي محاولة موضوعية لتسليط الضوء على التطورفي العلاقات الاقتصادية الدولية وبيان تأثير هذه العلاقات على اقتصاد الدول.

2 - تتمثل أهمية البحث الحالي في كونه امتداد للبحوث والدراسات التي تهتم بالازمات المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي بين فترة واخرى وبيان تأثيرها على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الاقتصاد العالمي.

3 - يقدم البحث الحالي مناقشة فكرية لموضوعات غاية في الأهمية في الاقتصاد من اجل الارتقاء بمستوى الاقتصاد الوطني من حيث مواجهه الازمات المالية وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني والعالمي وايضا بيان تأثيرها على العلاقات الدولية ومواجهتها.

4 - يقدم البحث نظرة حول ازمة الرهن العقاري عام 2007 وكيف اثرت هذه الازمة على دول مجلس التعاون الخليجي وبيان الاجراءات المتبعة لديها للحد من تأثيرها على اقتصاد هذه الدول.

رابعا- حدود البحث: يمكن تحديدها بما يلي:

- الحدود المكانية: اختيرت دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، والكويت) كعينة بحثية.
- الحدود الزمانية: تمثلت بفترة الدراسة الميدانية للبحث والتي جرت خلال شهر حزيران من العام 2022.

خامسا- مصادر وأساليب جمع البيانات: تتجسد في:

أ - الجانب النظري: شملت المصادر المعتمدة في هذا الجانب الكتب العربية والأجنبية و الدوريات والاطاريح والرسائل الجامعية العربية والاجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة، فضلا عن البحوث والمقالات المختصة بالاعتماد على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

ب - الجانب العملي استندت الدراسة في جانبها العملي إلى الأساليب الآتية في جمع المعلومات:

- البحوث والكتب والصحف المنشورة في مجال ازمة الرهن العقاري وتداعياتها
- المقابلات الشخصية: اجريت مقابلات شخصية مع عدد من المدراء وصحفيين والعديد من المصارف في الامارات.

المبحث الثاني \ الاطار النظري

اولا- مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

العلاقات الاقتصادية الدولية: إنها علاقات لا تشمل البلدان فحسب،و انما جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، والاتصالات، والنقل، والأعمال التجارية، والمالية، والزراعة، والعمل، والصحة، والعلوم، والفلسفة، والثقافة.، والتي أرست الأساس للعديد من المنظمات الدولية. وساهمت العلاقات الاجتماعية في ظهور مصطلح "دولي" لوصف العلاقات بين الدول. لن تكون قادرًا على بناء جهات اتصال دولية حتى تتواصل معهم. (سعد, 2006: 12)

ثانيا- اسباب قيام العلاقات الاقتصادية الدولية

تتمثل اهم الاسباب لقيام العلاقات الاقتصادية الدولية بالتالي: (رائد, 2013: 123)

1. استخدام النقود كأداة في المبادلات والمعاملات.
2. التطور الواسع في وسائل وطرق النقل والاتصال والكلفة.
3. تطور طرق ووسائل الاعلان واستخدام العلامات التجارية وأساليب الدعاية والترويج الحديثة.
4. توسع الانتاج من اجل تغطية كل متطلبات السوق, مما ادى لاتساع حجم المبادلات والمعاملات محليا ودوليا.
5. تنويع ونمو المبادلات الدولية عبر الحجم الكبير للمشروعات والتطور التقني الهائل والمستمر.
6. اكتشاف مناطق استخراج الذهب والفضة ادى الى توسيع المبادلات الدولية عبر تصدير البضائع والخدمات الى تلك المناطق.
7. الثورة الصناعية في الدول الغربية ساهمت في البحث عن اسواق تصريف جديدة, واسواق منتجة للمواد الاولية, وهو ما يؤدي الى زيادة حجم ونوعية المبادلات التجارية.

ثالثا- اهداف العلاقات الاقتصادية الدولية

ان اهم اهداف العلاقات الاقتصادية الدولية كما يلي: (عائشة, 2012: 2)

1. حماية الصناعات الناشئة في الدول النامية بغية امتلاكها الخبرة والكفاءة التي تمكنها من خفض الكلف والاسعار وتحسين الجودة وصولا الى توفير قدرة تنافسية لها ازاء البضائع المستوردة من السوق الخارجية القوية.
2. المضي قدما في انتاج السلع والمنتجات التي تكون كلفتها اكبر من كلفة استيرادها من الخارج, وذلك لأعتبارات سياسية واجتماعية او سيادية. وهنا يمكن الحديث عن الاسلحة ومستلزمات الدفاع والامن. حيث لا ترغب الدولة في الاعتماد على انتاج دولة اخرى في امور استراتيجة حساسة منعا للاحتكار والابتزاز والضغط.
3. استجلاب رؤوس الاموال الخارجية, وذلك عبر تشجيع الصناعات المحلية مما يشجع الصناعة المحلية وتضاعف الارباح, وايضا جلب رؤوس الاموال للاستثمار في قطاع الصناعات المحلية وايضا جلب الخبرة ونقل لالمواد الاولية بين الدول المكتلة اقتصاديا.
4. ارتفاع ايرادات الدولة من خلال تدوير رؤوس الاموال والاستثمار في كافة القطاعات.
5. ان ازدهار الصناعة في الدول المتكلته اقتصاديا يؤدي الى زيادة صادرات هذه الدول الى الاسواق العالمية.

رابعا- اشكال العلاقات الاقتصادية الدولية

تتخذ العلاقات الاقتصادية الدولية اشكال عده يمكن حصرها بما يلي: (عبد الرحمن, 2013: 8 – 10)

1. **اتفاقية الترتيبات التجارية التفصيلية:** يخفض هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الاعضاء المشاركة فيه اكثر من الدول غير الاعضاء, حيث يعتبر من اكثر أشكال العلاقات الاقتصادية بين الدول رخاوه وأفضل مثال على هذا النوع هو الكومنولث البريطاني للأفضليات التجارية، الذي بدأتها المملكة المتحدة ومستعمراتها سابقة.

2. **منطقة التجارة الحرة:** تتشكل هذه المنطقة عندما توافق مجموعة من الدول على خفض التعريفات الجمركية فيما بينها مع الحفاظ عليها بالنسبة لبقية العالم. بسبب التفاوت في التعريفات الجمركية بين الدول مقارنة ببقية دول العالم، تلتزم دول منطقة التجارة الحرة بقواعد المنشأ التي تمنع استيراد البضائع إلى المنطقة من خارج المنطقة. أعيد تصديرها إلى الدولة ذات أعلى تعريفة قبل الدولة العضو في منطقة التجارة الحرة ذات أدنى تعريفة. منطقة التجارة الحرة الأوروبية مثال على هذا.

3. **الاتحاد الجمركي:** حيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك توحيد التعريفات الجمركية بين الأعضاء وبقية العالم، مما يسمح بحرية حركة البضائع بين الدول الأعضاء. لا ينطوي الاتحاد الجمركي على حرية تنقل الأشخاص أو رأس المال؛ وبعبارة أخرى، فإن الاتحاد الجمركي هو توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في تعريفة واحدة. يختلف الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في أنه يمنع أي دولة غير صديقة من التفاوض على اتفاقيات مع دول أخرى، أو حتى تجديد الاتفاقيات مع هذه الدول، ما لم تتفق الدول الأعضاء. ويرجع ذلك إلى الرغبة في الدفاع عن المواقف التنافسية للدول الأعضاء ضد التدهور. تم إنشاء الاتحاد الجمركي البنلوكس (هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ) في عام 1947 كمثال على هذا النوع من المنظمات.

4. **السوق المشتركة:** ألغيت جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، ولكل دولة سياسة مشتركة في علاقاتها مع جميع البلدان خارج السوق، على غرار الاتحاد الجمركي ولكن مع إضافة حرية تنقل العمالة ورأس المال. السوق المفتوح. تم تحقيق هذه الشروط في الاتحاد الأوروبي في عام 1993، عندما تم رفع التعريفات الجمركية على السلع الصناعية داخل الاتحاد؛ في عام 1968 تم الاتفاق على سعر موحد للمنتجات الزراعية. في عام 1970 تم تخفيف القيود على حركة العمال ورأس المال. وفي عام 1993 تمت إزالتها بالكامل.

5. **الاتحاد الاقتصادي:** حيث لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود التجارية بل يشمل أيضًا تحرير رأس المال والأفراد، وإقامة المشاريع، والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء، بهدف التأسيس. هيكل اقتصادي متكامل وتحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في المستقبل.

6. **الاتحاد النقدي:** يستلزم هذا الاتحاد إنشاء سلطة نقدية مركزية تُصدر عملة واحدة وتكون مسؤولة عن السياسات النقدية للكتلة الاقتصادية. يعتبر إدخال عملة اليورو من قبل الاتحاد الأوروبي في بداية عام 1999 مثالاً على هذا النوع.

خامسا: مكاسب العلاقات الاقتصادية الدولية

يمكن حصر المكاسب من العلاقات الاقتصادية الدولية كالتالي: (فوزي, 2009: 53)

1. زيادة الانتاج المتحقق من خلال ما يمكن ان يتيحة التبادل بين الدول من قدرات اكبر واوسع على التخصص وتقسيم العمل بين الدول الاعضاء, وهذا يؤدي الى ان تعمل دولة ما على زيادة انتاجها اعتمادا على اسواق اجنبية وليس بالاعتماد على سوقها المحلي.
2. تتيح العلاقات الاقتصادية بين الدول وجود حجم كبير للانتاج وبالشكل الذي تتوفر معة امكانيات اكبر للمنتجين يتم من خلالها توفير قدر اكبر لديهم على زيادة الانتاج عن طريق استخدام فنون انتاجية متطورة.
3. رفع مستويات المعيشة والمرتبطة بكون ان التخصص وتقسيم العمل الدولي المستند الى المبادلات الخارجية والانتاج لغرض السوق الخارجية اضافة للسوق المحلية, وما يتيحه هذا من حجم كبير للانتاج, وهذا سوف ينعكس حتما على شكل انخفاض في كلفة المنتجات, وبالتالي اسعارها, وهو ما يؤدي لتوفيرها للمستهلك بسعر ارخص.
4. تتيح العلاقات الاقتصادية بين الدول استفادة الدول الاعضاء من حيث تخصص الدول بانتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على انتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الاخرى في ذلك. وهو ما يؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج فيها.
5. العلاقات الاقتصادية بين الدول تتيح للسوق الداخلية المرونة الكافية عبر توفير الانتاج ومستلزماتة فيما يخص التصدير للسوق الخارجية.
6. ان العلاقات الاقتصادية بين الدول تتيح المنافسة بين المنتجين, وبالتالي تلافي حصول احتكار في توفير السلع سواء للمنتجين او المستهلكين, وفي ضل المنافسة هذه تبرز اهمية توفير السلعة بثمن اقل وبنوعية افضل نتيجة للتنافس القائم بين المنتجين.

سادسا- اهم المنظمات الاقتصادية الدولية

1 - **صندوق النقد الدولي**: يعد صندوق النقد الدول من ابرز المنظمات الاقتصادية الدولية الت ظهرت اثر عقد مؤتمر بريتون وودزعام 1944 لحل الاشكالات الاقتصادية انذاك والمتمثلة بتقلب أسعار صرف العملات الدولية وما صاحبه من تقليل حجم التجارة الدولية وعجز موازين المدفوعات, قام الصندوق على اساس اشتراك الدول الاعضاء في حصص راسمالية على ان تدفع حصة كل عضوين بجزئين احداهما بالذهب يمثل ربع الحصة والثاني بالعملة الوطنية ويمثل ثلاث ارباع الحصة, وعلى اساس نسبة مساهمة العضو في راس مال الصندوق يتحدد عدد اصواته فيه كما يتحدد على اساسة حقه في استخدام موارد الصندوق سواء بالاقتراض من الصندوق ام باستخدامها كضمان للقروض الخارجية الخاصة فكلما كانت الدولة غنية كانت اكثر استفادة من اموال الصندوق والعكس صحيح, وقد صادقت اغلب دول العالم على اتفاقية انشاء الصندوق التي كانت من بين اهدافها اقامة مؤسسة دولية تسعى لحل مشاكل العالم النقدية والعمل على ثبات اسعار صرف العملات الدولية والاسهام في تنمية التجارة الدولية ووضع النظام متعدد الاطراف للمدفوعات لتغطية المعاملات الجارية بين الدول الاعضاء وتوفير الموارد المالية اللازمة لمواجهه اختال لموازين المدفوعات للدول الاعضاء ومساعدتها في تحقيق التوازن والاستقرار. (ابراهيم,2012)

2 - **البنك الدولي للتنمية والتعمير**: وهو المنظمة الاقتصادية الثانية التي اسفر عنها مؤتمر بريتون وودز عام 1947 و هو مؤسسة مالية تقوم بأعمال البنك العادية على نطاق دولي اذ يمنح القروض والائتمان للدول الاعضاء بعد الاخذ بنظر الاعتبار قدرة العضو على التسديد واهمية المشروع المقترح تمويله من حيث الجدوى الاقتصادية واستجلاء ما اذا كان المشروع و القطاع الذي يتصل به من الاولويات في خطط التنمية في البلد. على ان البنك لا يغطي بقرضه كل تكاليف المشروع وانما جزء منها فقط يتعلق بالعملة الصعبة المخصصة لاستيراد المعدات والخدمات والخبرات, وتبدو هذه الاحكام جلية من خلال اهداف البنك في توفير رؤوس الاموال اللازمة للدول التي خربتها الحرب والاسهام في تمويل المشروعات التي تؤدي الى تنمية الموارد الانتاجية وتوفير القروض او ضمانها وخاصة تلك المستخدمة في تنفيذ المشروعات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية

الخاصة بالمساهمة والضمان والعمل على رفع مستوى الدخل القومي في الدول الحديثة النمو بتقديم المساعدات المالية والفنية وتوجيه الاستثمارات الدولية حولها. ان البنك مثله مثل سابقة يضع نسبتة المساهمة من امواله اساسا للتصويت وللاقتراض او للضمان مما جعل الدول الاعضاء فقط والاغنياء منهم هم الاكثر استفادة من امواله على العكس مما توحي اليه اهدافة. (اسماعيل,2013)

سابعا- اهم العلاقات الاقتصادية الدولية

1 - **رابطة اسيان:** وهي رابطة دول جنوب شرق آسيا (Association of Southeast Asian Nations) وتُختصر آسيان (ASEAN) وهي منظمة حكومية دولية إقليمية في جنوب شرق آسيا تضم عشر دول، وتعمل على تعزيز القومية الآسيوية والتعاون الحكومي الدولي مع تسهيل التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري والتعليمي والاجتماعي والثقافي بين أعضائها والدول الآسيوية الأخرى، وكذلك على مستوى العالم. منذ تأسيسها في 8 أغسطس 1967 من قبل إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، نمت عضوية المنظمة لتشمل بروناي وكمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام. وتتمثل أهدافها الرئيسية في تشجيع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والثقافية بين أعضائها، وكذلك الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتوفير منتدى للدول الأعضاء لمعالجة النزاعات بشكل ودي. الرابطة هي مراقب رسمي للأمم المتحدة وشريك عالمي نشط. لديها شبكة تحالف عالمية وتشارك في مجموعة متنوعة من القضايا الدولية. (موقع الكتروني)

2 - **مجلس التعاون الخليجي:** تشكل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين منظمة إقليمية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية عربية. وهي تشمل غالبية شبه الجزيرة العربية ويحدها الخليج العربي. جاء الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت السابق بفكرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس في 25 مايو 1981 م في أبو ظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة. يتولى الامانة العامة للمجلس الآن نايف الحجرف. مقر المجلس في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية (موقع الكتروني).

3 - **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى**: تعاون اقتصادي بقيادة عربية يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة منخفضة التعريفات. دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني (يناير) 2005. ووقعت الاتفاقية في عمان \ الأردن، عام 1997 تحت رعاية جامعة الدول العربية من أجل خلق سوق عربية مشتركة تنافس التكتلات العالمية. وبحسب الاتفاق، سيتم تخفيض الرسوم الجمركية على الأصناف العربية الصنع، وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية للواردات والصادرات (موقع الكتروني).

ثامنا- العوامل المؤثرة على العلاقات الاقتصادية الدولية

1 - **العامل الاقتصادي**: يعتبر الاقتصاد في عالم اليوم أقوى عامل في التأثير على العلاقات الدولية، لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات، ناهيك عن البلدان نفسها. نتيجة لذلك، تشير القدرة الاقتصادية إلى قدرة الدولة على الحفاظ على اقتصاد سليم في ظل كل من السلام والصراع. (هايل, 2010: 18). المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها البلدان النامية إلى البلدان الفقيرة هي أمثلة على العوامل الاقتصادية التي تؤثر على العلاقات الدولية. لرفع جودة الحياة في حضاراتهم من أجل تحسين نوعية الحياة في تلك البلدان. (هايل, 2010: 19)

2 - **التطور العلمي والتكنلوجي**: في عالم اليوم، تشهد العديد من المجالات العلمية ثورات. كيف يمكن تجاهل هذا التحول عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الدولية؟ إنه بلا شك جانب مهم ومؤثر في العلاقات الدولية. تجبر المنافسة في مجال التكنولوجيا البلدان على ابتكار شيء جديد تقريبًا كل يوم في مجموعة متنوعة من المجالات. نحن نشهد حاليًا ثورة المعلومات بالإضافة إلى عالم الكمبيوتر والإنترنت. يمكن للجميع الآن عرض المعلومات، بغض النظر عن مصدرها أو مصدرها، وبالتالي أخذ ما يحتاجون إليه. الأفراد أو المؤسسات أو الدول الذين يطالبون بذلك (هايل, 2010: 32 - 33). إنها ليست وظيفة التقدم التقني في تعزيز القدرة التعاقدية للدولة، ونتيجة لذلك، قوتها الاقتصادية. لاكتشاف هذه الحقيقة المهمة، كل ما هو مطلوب هو إجراء فحص أفضل لجودة الأساليب التكنولوجية المستخدمة في عمليات التصنيع في البلدان المتقدمة. بدلاً من الاعتماد على نماذج الاستغلال القديمة

التي لا تقدم الميزة الكاملة لتلك الموارد، فإن التكنولوجيا هي أكثر الوسائل فعالية لاستخدام القدرات الطبيعية والمادية والبشرية الموجودة. (اسماعيل, 1991: 184)

3 - **العامل العسكري**: الغرض من القوات المسلحة لأي دولة هو حماية كيان الدولة وسيادتها واستغلالها من العدوان الخارجي، والدول الضعيفة عسكريا لديها سياسات خارجية ضعيفة بشكل عام، في حين أن الدول التي تبني جيوشًا حديثة، جيدة التسليح، وتستوعب أنواعًا مختلفة من تكنولوجيا الأسلحة.، قادرون على التصنيع، ولديهم روح أخلاقية وسياسات خارجية قوية ومرتفعة، والذي يوجه الحكومة حول كيفية التفاوض مع نقاط القوة والضعف في الدول الأخرى، وإبرام المعاهدات، وشراء الأسلحة أو تصديرها، واستخدام الردع والإكراه لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. فضلا عن قدرة البلدان على مواكبة ذلك. (قحطان, 2012: 402)

تاسعا- مفهوم العلاقات السياسية الدولية

العلاقات السياسية الدولية: يشار إلى جميع التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تهدد بعبورها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين الحكومات. كما يغطي جميع الإجراءات التقليدية للحكومة (الدبلوماسية والمفاوضات والحرب)، بالإضافة إلى أنواع مختلفة من التدفقات الاقتصادية (أيديولوجية، وديموغرافية، ورياضية، وثقافية). (محمود, 1996: 12)

عاشرا- العوامل المؤثرة على العلاقات السياسية الدولية

1 - **الموقع الجغرافي**: تتأثر قدرة الدولة على لعب دور في العلاقات الدولية بشكل كبير بموقعها على خريطة العالم. بسبب موقعها الجغرافي، فقد تركت بلدان صغيرة بصمة في التاريخ لم تتركها الحكومات الأكثر قوة ذات الموارد المتفوقة. قال راتزيل في عام 1897: "هناك مواقع ذات أهمية سياسية". الموقع مهم للغاية للدولة لأنه يجسد هوية الدولة ويوجه قرارات السياسة. فالبلدان ذات السواحل والحدود البحرية والانفتاح على المياه، على سبيل المثال، أكثر ارتباطًا ببقية العالم ولديها اتصالات تجارية وسياسية نشطة مع الآخرين. من أجل مواصلة عملها وبالتالي تعكس اجتهادها وقوتها ومكانتها الدولية. (بير، 1989: 28)

2 - **حجم الدولة:** لحجم الدولة تأثير على قوتها. على سبيل المثال، حقيقة أن أقوى دولتين في العالم هما أيضًا أكبر دولتين من حيث الحجم، وهما الاتحاد السوفيتي (روسيا الآن) والولايات المتحدة الأمريكية، ليس من قبيل الصدفة، ولكن يجب أن نتعامل مع هذا على أنه مثل. العنصر متحفظ من حيث تحديد وزنه النسبي في تكوين سلطة الدولة، والمشكلة التي يواجهها التحليل في نطاق هذا العامل هي ما إذا كان حجم الدولة هو ما يمنحها بعضًا من قوتها، أم أن قوة الدولة تساعدها على النمو في الحجم. كانت فرنسا والمملكة المتحدة دولتين صغيرتين عندما بدأ توسعهما الاستعماري، وقد أعيقت قدرتهما على بناء إمبراطوريات استعمارية ضخمة، كما حاولت ألمانيا واليابان، بسبب صعودهما المستمر في القوة. (إسماعيل, 199: 175)

3 - **الحدود:** هي الخطوط التي تفصل بين الدول وتشير إلى أين تنتهي سيادة الدولة (أ) وتبدأ (ب)، والحدود لها تأثير كبير على العلاقات الدولية لأنها مصدر توتر دائم للعديد من البلدان. الخلافات الحدودية معروفة في التاريخ، حيث أوجدتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها الخاصة، متجاهلة أوضاع السكان والمواطنين، وفشلت في النظر إلى قضية الهجرة وربط الشعوب المجاورة من خلال القرابة والقرابة والروابط المعاصرة.. نتيجة لأهدافها الاستعمارية، تعتبر النزاعات الحدودية ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة واحدة ولكنها قد تؤثر على الأسرة الدولية بأكملها استجابةً لدافع اكتساب النفس البشرية. [هيل، 2010: 28]

4 - **القوة العسكرية:** تهدف القوات المسلحة لأي دولة إلى حماية كيانها وسيادتها من العدوان الخارجي، والدول الضعيفة عسكريا لديها سياسات خارجية ضعيفة بشكل عام، بينما الدول التي تبني جيوشًا حديثة جيدة التسليح تستوعب أنواعًا مختلفة من تكنولوجيا الأسلحة وهي: قادرة على تصنيعها لديها سياسات خارجية قوية. الذي يتحلى بروح معنوية قوية ويخبر الدولة بكيفية التفاوض مع نقاط القوة والضعف في الدول الأخرى، وإبرام المعاهدات، وشراء الأسلحة أو تصديرها، واستخدام الردع والإكراه لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. ومع ذلك، يعد هذا أحد المتغيرات العديدة المرتبطة بمجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك تطور الأسلحة والأساليب والاستراتيجيات وقدرة البلدان على البقاء في حالة جيدة. (قحطان، 2012: 402).

احدى عشر- مفهوم الازمة المالية العالمية

الازمة المالية العالمية: هي انخفاض سعر نوع واحد أو أكثر من الأصول بشكل غير متوقع، وتكون الأصول إما رأس مال مادي، مثل المعدات؛ الأصول المالية، مثل الأسهم والسندات؛ أو حقوق ملكية الأصول المالية، المعروفة باسم المشتقات المالية. إذا انخفضت قيمة الأصول بشكل غير متوقع، فسوف يتم إفلاس المؤسسات التي تمتلكها. (محمود, 2010: 6)

اثنى عشر- اسباب الازمة المالية العالمية

هناك عدد من الأسباب والظروف التي اجتمعت وتشابكت لتسبب معظم الأزمات المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي، بعضها يتعلق باختلالات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاختلالات الاقتصادية الجزئية، واضطرابات القطاع المالي وضعفه، و عدم كفاية نظام الصرف الأجنبي، ومن أهم الأسباب ما يلي:

1. عدم استقرار الاقتصاد الكلي

يتمثل أحد أهم أجزاء النظام المالي القوي في توفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة. ونتيجة لذلك، يؤدي عدم استقرار السياسة الاقتصادية إلى اختلالات مالية وحدوث أزمات مالية عديدة. تؤدي السياسات النقدية والمالية التوسعية، على سبيل المثال، إلى انتعاش كبير في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى تراكم الديون نتيجة الاقتراض، مع الاستثمار المفرط في القطاعات غير المنتجة مثل العقارات، مما أدى إلى ارتفاع الأسهم والعقارات الأسعار. من ناحية أخرى، فإن تقييد الإجراءات المالية والنقدية يقلل من مخاطر التضخم، ويقلل من الاختلال الخارجي الذي يبطئ النشاط الاقتصادي، ويزيد من صعوبة خدمة الدين، مما يؤدي إلى زيادة نسبة القروض المعدومة التي تهدد البنوك. ' إفلاس. (كمال, 2011: 29)

2. هشاشة النظام المالي

تراجع أسعار الأصول المالية والعاملان اللذان يترافقان بشكل متكرر مع الأزمات المصرفية. يرافقه تدفق كبير لرأس المال الأجنبي مع توسع منح الائتمان، بحسب التقرير. وقد ساهم سوء التفكير في حدوث العديد من الأزمات المالية في البلدان المتقدمة بسبب

عدم التوافق بين حجم أصول وخصوم المؤسسات المالية، فضلاً عن الاستعداد غير الكافي للتحرير المالي والتدخل الحكومي في تخصيص الائتمان. كما أظهرت معظم الدراسات أن الأزمات المالية تحدث نتيجة التحرير المالي، يمكن القول أن التوسع في منح القروض يؤدي إلى حدوث مشكلة عدم التطابق والمواءمة بين أصول البنك وخصومه. ونتيجة لذلك، قامت بعض البلدان بتحرير سياساتها تجاه الأسواق المالية الدولية وتدفقات رأس المال الدولية بشكل كافٍ دون تعزيز قطاعها المالي. (موسى, 2011: 32 – 33)

ثلاثة عشر- انواع الازمات المالية

1. الازمة المصرفية

نظرًا لأن البنك يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض والتشغيل، ويحتفظ بجزء من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية، فإن هذه الأزمة تتطور عندما يواجه البنك ارتفاعًا كبيرًا ومفاجئًا في الطلب لسحب الودائع. عندما يواجه البنك هذا النوع من الطلب، فهو في خضم أزمة مصرفية خطيرة. تؤدي الزيادة غير المتوقعة والكبيرة في الطلب على سحب الودائع، والتي تتجاوز معدل السحب العادي، إلى حدوث أزمة سيولة في البنك، والتي تتحول إلى أزمة مصرفية عندما يتصاعد الموقف وينتشر إلى بنوك أخرى. الأزمة المصرفية ليست دائما مشكلة سيولة. من الممكن أن تكون هذه أزمة ائتمان. تحدث أزمة عندما ترفض البنوك منح القروض وتقديمها للعملاء على الرغم من توافر الودائع. خوفًا من عدم تمكنهم من تلبية طلبات السحب، مما يتسبب في أزمة إقراض. (موسى, 2011: 28)

2. ازمة العملة واسعار الصرف

عندما يؤدي هجوم المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو خسارة حادة في قيمتها، يجب على البنك المركزي الدفاع عن العملة عن طريق بيع جزء من احتياطياته أو رفع أسعار الفائدة بنسبة كبيرة. تتسبب التقلبات الكبيرة والسريعة في أسعار الصرف في حدوث هذه الأزمة، مما يؤثر على قدرة العملة على العمل كمخزن للقيمة أو وسيلة للتبادل. يحدث انهيار سعر العملة، المعروف أيضًا باسم أزمة ميزان المدفوعات، عندما تقرر السلطات النقدية خفض سعر العملة نتيجة لنشاط المضاربة. 25 (كمال، 2011).

ازمة الديون

عندما يتوقف المقترض عن السداد أو يتنبأ المقرضون بالتخلف عن السداد، فإنهم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة بالفعل، مما يؤدي إلى أزمة ديون. من المرجح أن يتخلف القطاع العام عن الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى انخفاض سريع في تدفقات رأس المال الخاص وأزمة في الصرف الأجنبي، على غرار أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في عام 1982، عندما زاد حجم القروض المخصصة للتنمية بشكل كبير. كان عدد الدول في ذلك الوقت حوالي ٪27، ونجمت أزمة الصرف الأجنبي عن سوء استخدام الأموال المصرفية الدولية وما صاحب ذلك من ارتفاع في أسعار الفائدة. سيُسجل هذا العام في التاريخ باعتباره بداية أزمة الديون.. (العقون, 2012: 7)

اربعة عشر- الاثار السلبية للازمات المالية العالمية

1. التكاليف المرتبطة باعادة هيكلة القطاع المالي

لقد وصلت تكاليف إعادة لحدوث الأزمات المالية فى هيكلة القطاعات المالية تبعا بعض الحالات إلى أكثر من 40% من إجمالى الناتج المحلى (مثلما حدث فى شيلىً لدراسة أعدها صندوق النقد والأرجنتين فى أوائل الثمانينيات)، وبشكل عام فإنه وفقا الدولى اتضح أن تكاليف إعادة هيكلة القطاعات المالية بعد حدوث الأزمات كانت أعلى فى بلدان الأسواق الناشئة عنها فى البلدان الصناعية. (هبه, 2008: 44 – 45)

2. تقليل فعالية السياسة النقدية

من الآثار السلبية للأزمات المالية عدم القدرة على استخدام أدوات السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي، مما يعني أن الدولة المتضررة ستفقد أداة سياسية نقدية مهمة للتعامل مع آثار الأزمات المالية والحد من انتشارها في مختلف القطاعات الاقتصادية. (رمضان, 2009: 34)

3. ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التكاليف الاجتماعية

تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة وما يصاحبها من زيادة فى التكاليف الاجتماعية، بالإضافة إلى مشكلة تدنى مستويات الأجور عن معدلاتها السائدة قبل حدوث الأزمة، واحدة

من أهم الآثار السلبية للأزمات المالية، فعلى سبيل المثال، شهدت معظم البلدان الآسيوية زيادة ملحوظة فى معدلات البطالة فى أعقاب تعرضها للأزمات. (هبه, 2008: 50 – 51)

خمسة عشر- تطور الازمات المالية العالمية تاريخيا

1. ازمة الكساد الكبير 1929

أوضح كينز أسباب حدوث أزمة الكساد الكبير فى عام 1929 فى كتابه الشهير"النظرية العامة فى التوظف والفائدة والنقود"؛ حيث بدأت الأزمة فى الولايات المتحدة بسبب انهيار سوق الأسهم فى بورصة نيويورك (Street Wall)فى يوم1929/10/24،وقد فسر كينز هذا الانهيار إلى أن الاستثمار هو عملية غير مستقرة يحكمها فى كثير من الأحيان سلوكيات غير رشيدة، مما يترتب عليها ارتفاع الطلب على الأصول، بما يؤدى إلى ارتفاعات مبالغ فيها فى أسعار هذه الأصول. (وشاح, 2009: 5)

وقد اختلفت الآراء حول مواجهة هذا الكساد؛ فعلى سبيل المثال نجد أن ن ي ينتهى من تلقاءُ الاقتصاديين الكلاسيك التزموا الصمت، فالكساد يجب أ ترك حتى نفسه، وكان أهم ما يميز هذا الكساد هو الانكماش الشديد فى الأسعار، وارتفاع معدل البطالة. (جالبريث, 2009: 211)

2. ازمة السويس 1956

قامت مصر عام 1956 بتأميم قناة السويس بسبب رفض تمويل السد العالي في مصر من قبل صندوق النقد الدولي. مما أدى إلى حدوث سلسلة من الاضطرابات ترتب عليها حدوث العدوان الثلاثى على مصر فى عام 1956.وقد ترتب على هذه الحرب، ظهور أول أزمة مالية دولية يواجهها صندوق النقد الدولى والتى اتسمت بكثير من ملامح السرعة والمضاربة التى نعرفها اليوم، والتى تعتبر من السمات المميزة لعولمة الأسواق المالية. وقد كان لجوء مصر إلى صندوق النقد الدولى فى أزمة السويس بداية لجوء العديد من الدول إلى الصندوق فى مواجهة العديد من الأزمات التى حدثت بعد ذلك مثل أزمة الاسترلينى، وصدمات البترول فى التسعينيات. (احمد, 2010:21)

3. ازمة الديون المصرفية 1982

بعد حرب أكتوبر 1973 وحدوث أزمة فى قطاع إمدادات البترول للدول المستهلكة تراكمت الديون على بعض الدول النامية، ولم يتم توجيه القروض التى حصلت عليها هذه الدول النامية إلى الاستثمار، إنما استخدم معظمها فى تمويل العجز فى موازين مدفوعات هذه الدول، مما أسهم فى وقوع أزمة البترول الثانية، حيث إن هذه الدول كانت تحصل على هذه القروض بأسعار فائدة مرتفعة، فقد أثقل ذلك كاهل هذه الدول، مما أدى إلى صعوبة سداد هذه القروض وفوائدها حتي وصل الأمر إلىً إعلان المكسيك فى عام 1982 إلى عدم سداد ديونها؛ بآثار وذلك ما انعكس تلقائيا سلبية على البنوك المقرضة من زيادة حجم الديون المعروضة وخطر تعرضها لأزمة مصرفية. (الشيخ, 2009: 5)

4. الازمة الاقتصادية الاسيوية 1997

بدأت الأزمة الاقتصادية الآسيوية في تايلاند في عام 1997 وانتشرت بسرعة إلى دول شرق آسيا، حيث بدأت كأزمة سيولة مؤقتة ولكنها سرعان ما تصاعدت إلى أزمة مالية واقتصادية مع تداعيات سياسية خطيرة بسبب سياسات سعر الصرف غير المرنة، والديون المفرطة للشركات، ضعف القطاع المصرفي، والقروض الكبيرة والقصيرة الأجل بالعملات الرئيسية للحكومات، وانتشار الانقطاع المالي. كل ذلك ساهم في تفاقم الأزمة وصعوبة حل التحديات التي طرحتها. (نزيزة, 2009: 8)

5. ازمة الرهن العقاري 2007

شهد عام 2007 بداية حدوث الأزمة المالية العالمية، وكانت بداية جذور هذه الأزمة فى الاقتصاد الأمريكى، وعلى وجه التحديد فى سوق العقارات والأنشطة المالية المرتبطة به، وقد بدأت هذه الأزمة فى الظهور منذ أغسطس 2007 فى السوق الأمريكى حينما أدى تدهور الائتمان العقارى إلى وقوع أزمة سيولة فى أسواق التمويل بين البنوك، وبدأت الأزمة فى التغلغل فى القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب السلوك الطبيعى للأسواق المالية بالإضافة إلى الارتباط بين القطاعات الاقتصادية واتباع سلوك القطيع. (عماد, 2009: 164)

المبحث الثالث \ الدراسة الميدانية

في هذا الفصل سوف نستعرض تأثير ازمة الرهن العقاري عام 2007 على دول مجلس التعاون الخليجي وما هي الاجراءات التي اتخذتها هذه الدول للحد من تأثير هذه الازمة

اولا – نبذة عن مجلس التعاون الخليجي

1. **التأسيس:** في اجتماع عقد في إمارة أبو ظبي عام 1981، اتفق قادة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين على صيغة. للتعاون الهادف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع المجالات لتحقيق وحدتهم، على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للمجلس.

شددت مقدمة القانون الأساسي على الروابط الخاصة للدول الست، والسمات المشتركة، والأنظمة المماثلة القائمة على العقيدة الإسلامية، والإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وأن التعاون يدعم أهداف الأمة العربية السامية. أعلن الأمين العام للمجلس، الثلاثاء 10 مايو 2011، خلال اجتماع المجلس في الرياض الزياني، قبول الأردن للانضمام إلى المجلس وطلب من المغرب الانضمام إلى مجلس التعاون، لكن المغرب اعتذر، مستشهدا بـــ "المغرب العربي". الاتحاد "كموقع رئيسي لها.

ثانيا- اهداف مجلس التعاون الخليجي

1. الحصول على تعاون وتكامل دول مجلس التعاون في كافة المجالات بما يؤدي إلى توحيدها.
2. تقوية العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي.
3. وضع أنظمة مماثلة في مجموعة واسعة من العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية والجمركية وغيرها من العمليات الاقتصادية.

4. إنشاء مراكز بحث علمي للمساعدة في دفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف أقسام الاقتصاد.
5. تطوير المشاريع التعاونية وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص.

ثالثا- تأثير ازمة الرهن العقاري 2007 على دول مجلس التعاون الخليجي

سينعكس تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الست، إذا انخفضت أسعار النفط بمقدار النصف من 150 دولارًا للبرميل في يوليو إلى حوالي 77 دولارًا في الوقت الحالي، مما يضر بالصادرات ويؤثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة. في عام 2012، ارتفع بنسبة 2.4 في المائة. ووفقًا لبعض التقديرات، فإن صناديق الثروة السيادية الخليجية التي استثمرت في الولايات المتحدة وأوروبا، والتي بلغت أصولها 1500 مليار دولار في مايو، شهدت انخفاضًا بنسبة 30٪ في الإيرادات وخسارة 450 مليار دولار. لها نفس قيمة الدخل النفطي السنوي لدول الخليج، وكذلك الاستثمارات العربية في دول أخرى، بدرجات متفاوتة من التأثير اعتمادًا على الكيان الذي يتم الاستثمار فيه. بعد فائض حقيقي قدره 160 مليار دولار في عام 2008، يقدر عجز الميزانية لأكبر اقتصاد في الخليج بنحو 3.17 مليار دولار في عام 2009. وقالت المملكة العربية السعودية إنها ستستمر في الإنفاق على الرغم من تأثير الأزمة. وتخطط لاستخدام فائضها النقدي البالغ 440 مليار دولار لتنفيذ مشاريع بناء واسعة النطاق. استحوذ الخوف والذعر على المستثمرين حول العالم، لا سيما في أعقاب انهيار بورصة وول ستريت في نيويورك والبورصة الإندونيسية، حيث تراجعت البورصات العربية وانخفضت مؤشراتها بنسبة 37 في المائة، مما أدى إلى خسائر كبيرة، لا سيما في "العقارات" و"البنوك" في مختلف الأسواق. وستترك العديد من صناديق الاستثمار الأجنبي من أسواقنا المالية، مما يعمق الأزمة، حيث تظل قلقة على مصير عمليات الاستثمار التي تدمج هذين القطاعين في دول مختلفة في المنطقة. ستواجه أسواقنا المالية كارثة حقيقية إذا تطور الوضع.

رابعا- اجراءات دول مجلس التعاون الخليجي للحد من تأثيرات ازمة الرهن العقاري 2007

وفيما يتعلق بتأثير الأزمة على الأنظمة المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد أدى ذعر المتعاملين وخوفهم من تداعيات الأزمة إلى ارتفاع معدل السحب من البنوك والبنوك العربية، مما تسبب في خلل في حركة السيولة النقدية والتدفقات المالية. بشكل عام، لا يزال تأثير الأزمة المالية محدوداً، خاصة بعد اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لتنفيذ خطوات وضوابط لتجنب تداعيات الأزمة المالية من التحول إلى القطاع. المصرفية العربية بما في ذلك حساب نسبة التمويل العقاري ومراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات المالية الدولية. نتيجة لجهود مجلس التعاون الخليجي، اتخذت عدد من الدول الخطوات التالية:

1. **الكويت:** لتهدئة مخاوف السوق، دفعت الحكومة إلى الأسواق بمليار دينار كسيولة، وأطلق البنك المركزي سيولة نقدية للبنوك لليلة واحدة وأسبوع وشهر لتوفير السيولة، خاصة في ظل أسعار الأسهم الأخيرة. يرفض.

2. **الإمارات العربية المتحدة:** وافق المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة على قروض قصيرة الأجل بقيمة 50 مليار درهم (13.61 مليار دولار) ومنح البنوك الإذن باستخدامها كقروض مصرفية. أعادت البنوك شراء جميع شهادات الإيداع التي كانت لا تزال سارية لمدة 14 يومًا وألغت الباقي للحفاظ على التدفق النقدي. تم تطبيق حد الستة أيام للسحب على المكشوف من الحساب الجاري مؤقتًا لتوفير السيولة للبنوك على المدى القصير، خاصة بعد إعلان بنك دبي الوطني عن خفض منح القروض الكبيرة وخطط السداد.

3. **قطر:** من أجل تعزيز الثقة في سوق الدوحة للأوراق المالية، خططت هيئة الاستثمار لشراء ما بين 10٪ و 20٪ من رؤوس أموال البنوك المدرجة في السوق، مما يعزز ثقة الجمهور في سلامة المؤسسات. وقد ساعد في ذلك الاستحواذ على الأسهم المحلية لدعم قيم البورصة، خاصة بعد الخسائر المتتالية للبورصة ومقاومة المستثمرين. كما خفضت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وهي خطوة نفذتها معظم دول مجلس التعاون الخليجي لخفض تكلفة الإقراض المصرفي.

4. **السعودية:** أعلن البنك المركزي السعودي أنه سيقدم للبنوك أي سيولة نقدية تحتاجها، فضلاً عن القدرة على اقتراض 75 في المائة من الأوراق المالية الحكومية بقيمة 200 مليار ريال (.53 مليار دولار) حسب تقدير البنك المركزي. تم تخفيض أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية إلى ٪5، كما تمت زيادة نسبة الاحتياطي القانوني الذي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به فيما يتعلق بالودائع من ٪5 إلى ٪10.

5. **البحرين:** أشار محافظ مصرف البحرين المركزي إلى أن الوضع آمن، خاصة وأن جميع البنوك البحرينية تستثمر أموالها في دول الخليج المزدهرة اقتصاديًا وليس في مشتقات المنتجات المالية مثل البنوك الإسلامية، وهو ما لم تفعله. لقد تأثروا بالأزمة المالية العالمية، وإذا استمروا في التأثير، فسيكونون قادرين على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

والجدول (1) التالي يوضح و يلخص الاجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي

جدول (1) اجراءات دول مجلس التعاون الخليجي لمواجه ازمه الرهن العقاري 2007

الدولة	الاجراءات المتبعة
الكويت	• خفض نسبة الفائدة 1.5% • خفض الأجل 1.5% • ضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق
الامارات	• قروض قصيرة الأجل بقيمة 13.6مليار دولار • إعادة شراء كل شهادات الإيداع المتبقي من أجلها 14يوم
قطر	• شراء ما بين 10 – 20% من راس مال البنوك المدرجة • شراء اسهم محلية لدعم الاسعار
البحرين	• عدم اتخاذ أي إجراءات لسلامة الأوضاع البنكية
السعودية	• طرح خيار للبنوك باقتراض 75% من الاوراق الحكومية • خفض نسبة الفائدة 5% وخفض معدل الاحتياط الالزامي

المصدر: (تامر, 2008: 27)

الخاتمة

كان للأزمة المالية العالمية تأثير لا يمكن إنكاره على اقتصادات العديد من البلدان، مما سلط الضوء على الاعتماد المتبادل المتأصل في الاقتصاد العالمي. نتيجة لذلك، هناك حاجة إلى جهود دولية إضافية لإعادة التفكير في النظام النقدي الدولي الحالي، والذي يوفر لجميع البلدان استقلالية اقتصادية وسياسية كاملة في تحديد ما إذا كانت ستربط عملاتها بسلة عملات أم لا. "أو وحدة حقوق السحب الخاصة"، لتجديد صندوق النقد الدولي ومؤسسات البنك الدولي وممارساته، فضلاً عن تعزيز الإشراف المالي على المؤسسات المالية من خلال إدارة ومراقبة المنظمات الدولية المستقلة. تحاول تحسين إدارة السيولة الدولية وتعتمد على عملة الدولار لبناء احتياطيات دولية باستخدام وحدة حقوق السحب الخاصة. الهيئات الرقابية التي تعمل بشفافية كاملة وتضمن استعادة الثقة في الأسواق المالية من خلال إجراءات الحكومة والبنك المركزي من أجل الحفاظ على توفير السيولة للنظام المصرفي. إنهم يستخدمون وحدة حقوق السحب الخاصة لإنشاء احتياطيات دولية من أجل إدارة السيولة الدولية بشكل أفضل وتقليل الاعتماد على الدولار.

كما ندعو إلى استعادة الانضباط في النظام المصرفي حتى يتمكن من أداء وظيفته الحيوية من خلال اعتماد معايير تشغيل الوحدة المصرفية وأدوات المراقبة؛ محاسبة المسؤولين عن الأزمة؛ واستعادة الانضباط في النظام المصرفي حتى يتمكن من أداء وظيفته الحيوية. التركيز على السياسات المصرفية الحكيمة القائمة على:

- إدارة السيولة والعائد.
- إدارة كفاية رأس المال.
- إدارة مخاطر الائتمان.

المصادر

1. ابراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي, (2012)."اطار مقترح للتعديلات الضريبية اللازمة للتحويل الى عالم التجارة الالكترونية", مطبعة السلام, مصر.
2. اسماعيل صبري عبد الله,(2013). "موقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصاديات والتجمعات العالمية", المؤسسة العربية للنشر, بيروت.

3. اسماعيل صبري مقلد,(1991). "العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الاصول والنظريات", طبعة خاصة للمكتبة الاكاديمية, القاهرة.

4. العقون نادية, (2012)."العولمة الاقتصادية والازمات المالية الوقاية والعلاج", اطروحة دكتوراة جامعة الحاج لخضر, باتنة.

5. بير رينوفان جان باتيست وورزيل,(1989). "مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية", ترجمة فايز كم نقش, ط2, منشورات عويدات, بيروت.

6. تامر عبد العزيز, (2008)." اجراءات دول الخليج في مواجه ازمة المال", يومية الجريدة, العدد 462.

7. جالبريث جون كينيث, ترجمة احمد فؤاد بلبع,(2009). " تاريخ الفكر الاقتصادي, سلسلة عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب, الكويت.

8. رائد فاضل جويد,(2013). "النظرية الحديثة في التجارة الخارجية", مجلة الدراسات التاريخية والحضارية الصادرة عن جامعة تكريت, المجلد الخامس, العدد 17, العراق.

9. رمضان الشراح,(2009). "الازمات المالية العالمية اسبابها – اثارها – انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت", اصدار اتحاد الشركات الوطنية, الكويت.

10. سعد حقي توفيق,(2006). "مبادىء العلاقات الدولية", ط2, دار وائل للنشر, دمشق.

11. عائشة خلوفي,(2012). " تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حاله الاتحاد الاوروبي" رسالة ماجستير في جامعة فرحات عباس, سطيف.

12. عبد الرحمن روابح,(2013). " حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة", رسالة ماجستير في جامعة محمد خضير, بسكرة.

13. عماد رجب رسلان السقا,(2009). "الانعكاسات الدولية للازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد القومي في: الازمة المالية الاقتصادية واثارها على قطاعات الاقتصاد القومي", المؤتمر السنوي الرابع عشر, كلية التجارة جامعة عين الشمس, القاهرة.

14. فوزي سماعلي,(2009). "تدفقات رؤوس الاموال وترتيبات اسعار الصرف في الاسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية", مجلة ابحاث اقتصادية وادارية الصادرة عن جامعة محمد خضير, العدد الخامس, بسكرة.

15. قحطان احمد الحمداني,(2012). "المدخل الى العلوم السياسية", ط1, دار الثقافة للنشر, عمان.

16. كمال زريق وعبد السلام عقون,(2011). "سياسات ادارة الازمة المالية العالمية", ط1, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان.

17. مجلس التعاون الخليجي, (موقع الكتروني): https://ar.wikipedia.org/

18. محمود ابراهيم الخطيب,(2010). "الازمة المالية المعاصرة اسباب وعلاج", المؤتمر العلمي الدولي الاول حول الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي, عمان.

19. محمود حسن احمد,(1996). "العلاقات الدولية في دار السلام", دار الثقافة العربية, دمشق.

20. منظمة اسيان, (موقع الكتروني): https://ar.wikipedia.org/

21. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى, (موقع الكتروني): https://ar.wikipedia.org/

22. موسى اللوزي,(2011). "الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية الجزء الثاني", ط1, المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان.

23. نزيزة الافندي,(2009). " الازمات المالية رؤية مقارنة", مجلة السياسة الدولية, العدد 175, المجلد 44, القاهرة.

24. هايل عبد المولى طشطوش,(2010). "مقدمة في العلاقات الدولية", الاردن.

25. هبه محمود الطنطاوي,(2008). "الازمات المالية المعاصرة", رسالة دكتوارة جامعة عين الشمس, القاهرة.

26. وشاح رزق,(2009). "الازمة المالية الحالية", المعهد العربي للتخطيط, الكويت.